الشيرازي ومشكلة الميتافيزيقا

الدكتور جعفر آل ياسين
استاذ مساعد بكلية الآداب

لعبت المشكلة الميتافيزيقية في تاريخ الفكر الانساني دوراً قل نظيره في المشكلات الفلسفية الاخرى ؛ فلقد كانت الينبوع الاول الذي استقى منه مفكرو العصور القديمة خطوطهم العريضة حول « الحقيقة المطلقة » التي الحفوا بالسؤال عنها ، محاولة منهم في معرفة ما هو جوهري في الوجود . فكان موقفهم هذا بكراً لا يشبه مواقف المفكرين المعاصرين نحو المشكلة ذاتها ولا يلتقي معهم من حيث اعتبارها ـ اعني الميتافيزيقا ـ طريقة جديدة للنظر الى العالم تعتمد القبلية ولا تهتم بالتجربة .

وكان للشيرازي صدر الدين في هذا المجال مباحث عدة حول المشكلة نفسها ، حيث تناول منهجها وطرائقها بالدرس والنقد خاصة فيما قدمه من آراء في كتابه (الاسفار الاربعة) ، فحصر الحديث عنها ـ بادىء ذي بدء ـ في الموجود الاول وكونه اما ان يكون متعلقاً بغيره او غير متعلق بشيء اصلاً ، والمتعلق بغيره اما لكونه موجوداً بعد العدم او لصفة الامكان فيه ، واما لكونه ذا ماهية ... فالاول من هذه الفروض نرجعه الى عدم سابق ووجود لاحق . وبما ان كون ذلك الوجود بعد العدم اذن لا يصح ان يتعلق بشيء ؛ وكون الوجود بعد العدم من اللوازم الضرورية لمثله ـ ولوازم الشيء لذاته غير معلولة ـ فالمتعلق بالغير فيه اصل الوجود ... واما الفرض الثاني فالامكان هنا امر اعتباري سالب ، لانه عبارة عن سلب ضرورة الوجود والعدم عن الماهية ، لانه عبارة عن سلب ضرورة الوجود والعدم عن الماهية فلا يوجب تعلقه بغيره .. واما فرض الماهية فليست هي سبباً للحاجة الى العلة ولا هي منفعلة متعلقة بالفاعل ، ولا هي موجودة بذاتها الا بسبيل العرض وبتبعية الموجودات . ونخلص الى ان المتعلق

---

(١) انظر بحثنا المنشور في مجلة كلية الآداب ، العدد الثامن ، نيسان ١٩٦٥ حيث وضعنا في الهامش تعريفا بالشيرازي وحياته .

بغيره هو وجـود الشيء لا ماهيتـه ولا شيء آخر !... والوجود المتعلق بالغـير والمتقوم به ، يستدعي ان يكون ما يتقوم به وجوداً ايضاً ، اذ غير الوجود لا يمكن ان يتصور مقوماً للوجود . فاذا كان هذا المقوم ظاهراً بنفسه فهو ما نريد مـن البحث .. وان كان قائماً بغيره فالكلام يكون عنه . فاما ان يتسلسل ويدور ، واما ان ينتهي الى وجود قائم بذاته غير متعلق بغيره ، فيكون بسيط الحقيقة من جميع الوجوه ، وذاته واجبة الوجود من جميع الجهات ، كما انه واجب الوجود بالذات . فليست فيه جهة امكانية او امتناع والاّ لزم عنه التركيب الذي يستدعي الامكان وهو محال . ولو كان في الوجود واجب غيره فيكون منفصل الذات عنه لاستحالة ان يكون بين الواجبين علاقة ذاتية موجبة لتعلق احدهما بالآخر والاّ لزم معلولية احدهما أو كليهما وهو هدم للفرض ... فواجب الوجود يجب ان يكون جامعاً بالذات لجميع الصفات الوجودية ، فلا مكافيء له في الوجود ولا ند ولا شبيه ، بل ذاته مستند جميع الكمالات ، ومنبع الخير والنور ، وبهذا فهو فوق الكمال .

اما صفاته فليست زائدة على ذاته كما يقول الا شاعرة ، ولا منفية عنه كما يذهب اصحاب الاعتزال . بل وجوده الذي هو ذاته هو بعينه مظهر جميع صفاته من غير كثرة وانفعال او قبول فعل .. فهو لا ماهية له لانه عين الوجود وانيته .

ومناط علمه بالممكنات ـ في رأى الشيرازى ـ لا يشبه ما ذهب اليه الارسطيون ومن تبعهم من فلاسفة الاسلام ، من انها عبارة عن ارتسام صور الاشياء في ذاته ، وتقرير صور الممكنات في نفسه . ولا يشبه ما ذهبت اليه المدرسة الافلاطونيـة بقيام المثل والصور المجردة بذواتها . ولا كما ذهب اليه الاشراقيون وعلى رأسهم الشاب الشهيد السهروردي من كون علمه بالاشياء الممكنة هو نفس حضور تلك الاشياء المباينة في وجودها عن وجوده . ولا يشبه ما ذهب اليه اصحاب مدرسـة الاعتزال من القول بثبوت المعدوم . بل ان صدر الدين يرى ان للواجب علمـين احدهما علم اجمالى ـ كما يصطلح الاصوليون ـ وهو كمال ذته وثابت لذاتـه الواحدة من حيث ان بسيط الحقيقة هو كل الاشياء . وثانيهما علوم تفصيليـة تتعلق بالجواهر والاعراض مع صور لها زائدة على ذاته باعتبـار انها من لوازم الذات الواجبة . وهنا يحاول الشيرازى بكل دقة ان يوفق بين كون تلك العلوم

التفصيلية من لوازم الذات وليست مستقلة بذواتها ، وبين عدم كونها صوراً مرتسمة في الواجب وقائمة به قيام العرض بالموضوع ، وليست صادرة منه صدور المعلول عن العلة ، لانها في الواقع غنية عن العلّة وخارجة على عالم الامكان !. الاّ ان مرتبتها في الوجود ونظامه دون مرتبة (الواحدية) . فالشيرازي يريد ان يؤكد هنا ان خلافه مع المشائين يتعلق بمشكلة العرضية التي أضافوها لتلك الصور ، بينا يرى انها ليست عرضاً مرتسماً في ذاته بل هي جوهر فحسب[٢] .

فذات الاول اذن مجلاة يرى بها وفيها صور جميع الممكنات من غير حلول ولا اتحاد . اذ الحلول يلزم له وجود شيئين لكل منهما وجود يغاير صاحبه . والاتحاد يستدعى ثبوت امرين يشتركان في وجود واحد ينسب ذلك الوجود الى كل منهما بالذات وهناك (اي في الله) ليس كذلك . بل ذاته في رأى الشيرازي تشبه مرآة ترى فيها صور الموجودات كلها . وليس المرآة في الحقيقة هي وجود ما يتراءى فيها اصلاً !. لان ما يظهر فيها من الصور ليست هي بعينها الاشخاص الخارجية كما يذهب الى ذلك الرياضيون ، ولا هي صور منطبعة فيها كما يعتقد الطبيعيون ، ولا هي موجودات عالم المثل كما يزعم الافلاطونيون ، بل الصواب هو ان تلك الصور موجودة لا بالذات بل بالعرض ، فوجودها في الخارج وجود (الحكاية) بما هي حكاية !. اي انها وجود ظلي كالاشباح سواء بسواء . وهذا الظل هو على شاكله فاعله وصانعه ، فما في العالم شيء الاّ وله في الله اصله ، فكل ما في الكون ظل لما في العالم العقلي . ويجب ان نؤمن ان ما هنالك هو على وجهه الاكمل لان ذاته في غاية الوحدة لا يشابهها شيء من الوجود ، فليس هو بجوهر والاّ لكانت له ماهية ، ولكان مشتركا مع غيره في مقولاتها فيمتاز (بفصل) فتنتفى عنه البساطة وهذا محال . فليس له ـ اذن ـ كم ولا كيف ولا وضع ولا اين

---

(٢) وقع الشيرازي فى شيء من الاضطراب فيما يخص مسألة علم الواجب من حيث اعتباره الاشياء الخارجية ليست من مراتب علم الله لان الصور المادية غير قابلة للادراك ، مع العلم انه حين تكلم حول بصر الواجب رأى انه يعلم الهويات الخارجية بشخصياتها على نحو يكون وجودها فى ذواتها هو حضورها عنده ، وهذا الشهود الاشراقي الذى يتعلق بالمسموعات والمبصرات زائد في الواقع على مطلق العلم بهما ولو على وجه كلى . ولكن صدر الدين حينما ينكر علم الله بالهويات الخارجية الجزئية يقصد الادراك الحسي فحسب ، ويعترف بادراكها بنحو الشهود الذى يكون للعلة بالاضافة الى المعلول .

ولا فعل ولا انفعال . وليس فعله سوى اضافته القيومية ـ كما يعبر الشيرازي ـ المصححة لجميع الاضافات له مثل الاقتدار والكلام والسمع والبصر وغيرها .

والمسلك الذي سلكه الشيرازي في معرفة (الحق الاول) ينحصر في عدة سبل اهمها :

طريق الماهيات اذ كل ماله ماهية فهو غير الوجود ، فاللاحق لها من العوارض مستفادة من الغير لاستحالة كون الوجود من اللوازم للماهية والا لكان وجودها متقدماً على وجوده الفعلي ، ولكانت ايضاً موجودة سواء فرض وجودها او عدمها كما هو شأن اتصاف الماهيات بلوازمها ، فما يجب وجوده لا يكون وجوده الا عين ذاته . فاذا كان واجب الوجود محض الوجود فلا واجب غيره والا كان احدهما وجوداً زائداً فيصير معلوما وهذا خلف . وللشيرازي رأي طريف آخر في اسفاره يبرهن فيه على ان المعلول هو الوجود وان الماهية ليست متعلقة بالذات ، وان الواجب وجود لا ماهية له ، ولابد من توافق وتجانس بين العلة والمعلول ، فلو كان المعلول هو الماهية لكان المباين صادرا من المباين وهذا لا يكون ، وقدم صدر الدين براهين أربعة حول الموضوع ، ومن هنا فنحن غالباً ما نرى ان من يخالف الشيرازي في ان المعلول هو الوجود يوافقه في ان الواجب وجود لا ماهية كالاشراقيين .

ومن تلك السبل ايضاً طريق الجسم وتركبه من هيولى وصورة وكون كل منهما ـ لتلازمهما في الوجود ـ مفتقر الى صاحبه ، فلابد من موجد لهما لا يكون جسما ولا هو في جسم ... ومنها طريق الحركة من جهة حدوثها وتجددها وافتقارها الى فاعل حافظ للزمان ومحدد للمكان ومفيد لجسم يقبل حركات غير متناهية عن قوة غير متناهية ايضاً لينتظم به وجود كل حادث . ولابد ان تكون غاية هذه الحركات امراً عقلياً لا يقع تحت تغير او نقصان ، فيكون بعيداً عن الحدوث والعدم والامكان .

ومنها طريق معرفة النفس وكونها خارجة من حد القوة والاستعداد الى حد الكمال العقلي ، فلابد من مكمل او مخرج لها من القوة الى الفعل ومن النقص الى الكمال . فان لم يكن هذا المكمل عقلاً بالقوة لكان معطى الكمال قاصراً عنه

ولاحتاج امّا الى نصير له فيتسلسل ويدور ، وامّا ان ينتهي الى عقل وعاقل بالفعل وهو الحق الاول .

ومنها طريق النظر الى الكون وانه شخص واحد له وحدته لارتباط اجزائه بعضها ببعض ، وله حاجة الى مؤثر غيره لحدوثه وافتقاره اليه وذلك المؤثر هو (الواجب) . ولما كان من الاستحالة بمكان وجود عالمين او كونين فلا واجب غيره تعالى .

فواجب الوجود ـ اذن ـ بما انه مجرد الوجود القائم بذاته ، لا يسلب عنه شيء من الاشياء ، فهو تمام كل شيء وكماله ، فالمسلوب عنه ليس الاّ نقائص الاشياء لانه كمالها وتمامها ، وتمام الشيء احق به واكثر تأكيداً له من نفسه . واليه يشير في كتابه المنزل (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) ، وقوله ايضاً (ما يكون من نجوى ثلاثة الاّ هو رابعهم ولا خمسة الاّ هو سادسهم) لانه بوحدانيته كل الاشياء وليس هو شيئاً من الاشياء لان وحدته ليست عددية من جنس وحدات الموجودات حتى تحصل من تكرارها الاعداد ، بل وحدة حقيقية لا مكافيء لها في الوجود .

ومن ثمة فان ما سوى الله باطل ، لان الماهيات لا تأصل لها في الكون ، والفاعل التام بنفس وجوده (فاعل) . والمفعول انما هو وجود الشيء لا صفة من صفاته والاّ لكان في ذاته مستغنياً عن الفاعل . فالفعل او (الجعل) ـ كما يود ان يسميه الشيرازي ـ ابداع هوية الشيء وذاته التي هي نحو وجوده الخاص . فكل ما هو معلول لفاعل فهو في ذاته متعلق ومرتبط به ، فيجب ان تكون ذاته ـ بما هي ذاته ـ عين معنى التعلق والارتباط به . فلو كانت هناك حقيقة غير التعلق والارتباط بالغير بحيث يكون هذا التعلق زائداً عليها ، وكل صفة زائدة على الذات فوجودها بعد وجود الذات ، فيكون الغير عند ذاك مرتبطاً به ويكون المفروض مستقل الحقيقة مستغنى الهوية بذاته وهذا خرق للفرض .. فاذا ثبت ان كل علّة بما هي علّة بذاتها ، وكل معلول بما هو معلول ، معلول بذاته ، وثبت ايضاً ان ذات العلّة الفاعلة هي عين وجودها ، وذات المعلول هي عين وجوده (اذ الماهيات امور اعتبارية تنتزع من انحاء الموجودات بحسب العقل) يظهر لنا حينذاك ان المسمى

بالمعلول ليس في الواقع هوية مباينة لهوية علته المفيضة اياه . ولا يكون للعقل ان يشير الى شيء منفصل الهوية عن هوية موجده ، حتى تكون هناك هويتان مستقلتان في الاشارة العقلية احدهما (مفيضة) والاخرى (مفاضة) اي موصوفة بهذه الصفة.. فاذن المعلول بالفعل البسيط الوجودي لا حقيقة له متأصلة سوى كونه مضافاً الى علته بنفسه ، ولا معنى له منفرداً عن العلّة غير كونه متعلقاً بها ولاحقاً لها .

فاذا ثبت تناهي سلسلة الموجودات من العلل والمعلولات الى حقيقة واحدة ظهر ان لجميع الموجودات اصلاً واحدا ذاته بذاته فيض للموجودات ، فهو الحقيقة والبقايا شئونه ، وهو الذات وغيره اسماؤه ونعوته . وليس الامر يدعو الى حلول او اتحاد اطلاقاً . فما عقلناه – بحسب الوضع والاصطلاح من جهة النظر – من أن في الوجود علّة ومعلولاً ادى بنا في النهاية الى ان المنعوت بالعلّة هو الاصل ، والمعلول شأن من شئونه لا انفصال شيء منفصل الهوية عنه .

كما ان هذا الارتباط ليس هو (بالحالية) او (المحلية) – كما يعبر الشيرازي – بل هو نسبة خاصة تشبه نسبة المعروض الى العارض بوجهٍ من الوجوه . والواقع ان حقيقة تلك النسبة والارتباط مجهولة لا تعرف كيفياتها . وقد اشار اليها في كتابه الكريم حيث قال (هو معكم اينما كنتم) . ولاشك ان هذه المعية ليست من قبيل معية الجوهر بالعرض ، ولا العرض بالعرض ، بل ليست من قبيل موجود بموجود ، بل من قبيل معية الوجود بالماهية من حيث هي لا غير !.. وان تلك الاحاطة والمعية بعينها هي نسبة العلّة والايجاد كما ذهب اليه العلامة قطب الدين الشيرازي في شرحه على حكمة الاشراق .

ولتقريب تلك النسبة (اعني احاطة الموجود الاول بالعالم) نذكر المثل في قولهم : مَنْ عرف معية الروح واحاطتها بالبدن ، مع تجردها وتنزهها عن الدخول فيه والخروج عنه ، واتصالها وانفصالها عنه ؛ عرف بوجهٍ ما كيفية احاطته بالموجودات من غير حلول ولا اتحاد ، ولا دخول ولا اتصال ، ولا خروج ولا انفصال ، ولذلك قيل : مَنْ عرف نفسه فقد عرف ربه .

ورب ناقدٍ يعترض على رأي الشيرازي فيقول : ان اتحاد امر مع (اللازم) يلزم اتحاده مع ملزوم ذلك اللازم ، فينهض عنه أمر آخر وهو اثبات المساواة

بين الموجود الحقيقي والموجود الاضافي ؟... والردّ على هذا الموقف هو ان تلك المساواة عبارة عن منشأ انتزاع الموجود بما انه هو الموجود الحقيقي دون غيره الذي هو موجود باعتبار ذاته • فانتزاع مفهوم الوجود الاضافي في جميع الشئون انما هو من الموجود من حيث كون ذلك المجموع عبارة عن شخص واحد له ظاهر وهو عالم المحسوسات ، وله باطن هو عالم الروح • ولهذا الباطن باطن هو عالم النفوس المجردة ، ولهذا الباطن باطن هو عالم العقول ، ولهذا الباطن باطن هو الوجود الحقيقي القائم بذاته •• فان اتحاد جميع هذه الهويات الممكنة (في اللازم) انما يستلزم اتحادها مع الملزوم لو كان الوجود الاخير والاول متساويين ، ومساواة الطرفين ـ فيما نحن فيه ـ محال ، بل ان الوجود الاضافي ـ كما ينتزع من الوجود الحقيقي ـ كذلك ينتزع ايضاً مما هو مرتبط بذلك الوجود ونقصد به (الممكنات)• وان لهذه الممكنات المرتبطة بالوجود الحق انتساباً خاصاً وارتباطاً مخصوصاً تصير باعتبارهما مبدأ لانتزاع الوجود الاضافي وان لم تكن هي باعتبار نفسها منشأ ومبدأ لانتزاع ذلك الوجود •

فالاول وجود واجب بالذات ، والثاني ممكن ، وكل منهما متحد بالوجود الاضافي على سبيل الحقيقة لا المجاز !•• فللموجودات ـ على اعتبار هذا المذهب العرفاني ـ جهة واحدة ونعني بها (الوجود الاول) بحيث لا تستقل عنه بل هي اشبه ما تكون بنعتٍ من نعوته وليست هي اشياء بذواتها •

وبعد ان انتهى الشيرازي من دلائله على سريان الوجود في الكون وارتباط الله بكائناته ارتباطاً غير ذي كيفية او حاليّة ، عادَ فقرر من جديد ان ذلك الارتباط لا يمنع ولا يعدم تكثر الموجودات بالخارج تكثراً حقيقياً[٣] • فالوجود في رأى الشيرازي واحد ، والموجودات متعددة متكثرة كما يحكم بذلك العقل والنقل ، وليست هي اموراً اعتبارية كما يتوهم بعض اصحاب التصوف • ولهذا نرى ان كثيراً ممن خالف صدر الدين في ان المعلول هو الوجود ، يوافقه في الواجب وجود لا ماهية له كالاشراقيين سواء بسواء !••

---

(٣) سنفرد بحثا مستقلا عن تكثر الموجودات تكثرا حقيقيا فى رأي الشيرازي فى عدد المجلة القابل ان شاء الله •

ونود هنا – بعد عرضنا لموقفه من مشكلة الميتافيزيقا – ان نشير الى الدعاوة التى ادعاها بعضهم عليه وعن سبيلها صدرت الفتيا بكفره حيث قالوا عنه انه يذهب بفلسفته الى « وحدة الوجود » •

ونحن لا نرى – بادىء ذى بدء – ما يقوم دليلاً ينفي عنه القول بوحدة الوجود ، ولكننا نعتقد ان الذهاب اليها والتمسك بمعناها الرفيع امر لا يتنافى وتعاليم الاسلام ولا يتقابل مع جوهر الدين • من حيث ان لوحدة الوجود وجهتين : اولاهما الذهاب اليها مذهباً مادياً صرفاً بحيث تنتفي معه الذات المشخصة نفياً قاطعاً ، ويعود الله والعالم قوى مادية متنوعة تتضايف بعضها مع البعض الآخر تضاعفاً غريباً لا يقوم الدليل العقلي عليه ، ويظهر الوجود وكأنه حركة مستديرة تنتهي من حيث تبتدأ • وثانيهما الذهاب اليها مذهاً روحياً خالصاً باعتبار القوى المنبثة في العالم اوجهاً للخالق على قدرته من غير نفى للعناية او الرحمة او الغائية •

ففي وجهة النظر الاولى كثير من التقابل والتضايف لسنا الآن بصدد بحثه ونقده ••• واما وجهة النظر الثانية فلا ضير للعقل او النقل ان يذهب اليها ، او يتكل عليها ، خاصة وان الاسلام دعا – في اطواره كافة – دعوة صريحة الى الوحدة المطلقة •• والشيرازي – في حقيقته – بعيد عن الموقف الاول ، بل انه يرى ان التزام القول بالوجهة الثانية ضرورة دينية للتوحيد البعيد عن الشوائب والتضليل ، حيث تنتظم عند ذاك مراتب العلة والمعلول ابتداء من واجب الوجود حتى اضعفها مرتبة وهي الهيولى hyle الاولى التي ليس لها من الوجود سوى الاستعداد البحت ••• فوحدة الشيرازي اذن « وحدة شهود » لا « وحدة موجود » ، ولا يجوز الخلط بينهما لاختلاف صدورهما وورودهما •• يضاف الى ذلك ان موقفه يتميز بالعقلانية الواعية المدركة ، بينا موقف اصحاب الشهود من المتصوفة تمثل الله وكأنه (الوجود) المطلق فحسب والموجودات الاخرى تتضايف اليه بعدمتيها • ولكنهم في الواقع لم يعرفوا – وهم في مواجيدهم اللاوعية تلك – اى تناقض في هذا التضايف العجيب بين وجود محسوس بالعقل لا ظاهرة للعدم فيه ، وبين وجود مطلق عام !•• ولا ندرى كيف يرتفع النقيضان معاً – وهو خلف

لا مبرر له ـ فيستحيل « الخلق » في ذات « الموجود الاول » وهم اعدام سابقة على رأيهم ؟؟.. على ان هذا التناقض ينتهي اخيراً الى تنزيه يخرج عن وعي الانسان السوى المدرك .

المصادر :

الاسفار الاربعة ـ صدر الدين الشيرازي ، طبعة طهران .

الشواهد الربوبية ـ صدر الدين الشيرازي ، طبعة طهران .

الرسائل الثمان ـ صدر الدين الشيرازي ، طبعة طهران .

شرح الهداية الاثيرية ـ صدر الدين الشيرازي ، طبعة طهران .

شرح حكمة الاشراق ـ صدر الدين الشيرازي ، طبعة طهران .

المبدأ والمعاد ـ صدر الدين الشيرازي ، طبعة طهران .

الشفاء ـ لابن سينا ، (قسم الالهيات) طبعة القاهرة .

مقالات الاسلاميين ـ ابو الحسن الاشعري ، طبعة القاهرة .

صدرالدين الشيرازي ـ للدكتور جعفر آل ياسين ـ طبعة بغداد .